



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

01 شباط (فبراير) 2021 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



■ ارتفاع الأصول الاحتياطية للسعودية في الخارج 1.35 في المئة

تريليون ريال (295.73 مليار دولار) بنهاية الربع الرابع من 2020، مقارنة بنحو 1.054 تريليون ريال (281.02 مليار دولار) بنهاية الربع الثالث من 2019.

وتستحوذ استثمارات الأوراق المالية على النصيب الأكبر من الاحتياطيات بنسبة 65.2%. وبنهاية ديسمبر (كانون الأول) الماضي، تراجعت الأصول الاحتياطية الأجنبية للسعودية بنسبة 0.72% إلى 1.702 تريليون ريال (453.6 مليار دولار)، مقارنة بنحو 1.714 تريليون ريال (456.96 مليار دولار) بنهاية نوفمبر (تشرين الأول) 2020. المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

كشف البنك المركزي السعودي عن ارتفاع الأصول الاحتياطية للسعودية في الخارج بنسبة 1.35% بنهاية الربع الرابع من 2020، لتصل إلى نحو 1.701 تريليون ريال (453.6 مليار دولار)، مقارنة بنحو 1.678 تريليون ريال (447.6 مليار دولار) في الربع الثالث من 2020. وعلى أساس سنوي، تراجعت الأصول الاحتياطية الأجنبية بنسبة 9.2% في الربع الرابع من 2020، مقارنة بنحو 1.873 تريليون ريال (499.6 مليار دولار) في الربع المماثل من 2019.

وجاء ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية على أساس ربعي بفضل زيادة استثمارات الأوراق المالية في الخارج بنسبة 5.2% لتصل إلى 1.109

■ Saudi Reserve Assets Abroad Rose by 1.35%

The Central Bank of Saudi Arabia revealed that Saudi reserve assets abroad increased by 1.35% by the end of the fourth quarter of 2020, to reach about 1.701 trillion riyals (\$453.6 billion), compared to about 1.678 trillion riyals (\$447.6 billion) in the third quarter of 2020. On an annual basis, foreign reserve assets declined by 9.2% in the fourth quarter of 2020, compared to 1.873 trillion riyals (\$499.6 billion) in the same quarter of 2019.

The increase in foreign reserves came on a quarterly basis, thanks to an increase in securities investments abroad by 5.2% to reach 1.109 trillion riyals (\$295.73

billion) by the end of the fourth quarter of 2020, compared to about 1.054 trillion riyals (\$281.02 billion) at the end of the third quarter of 2019.

Securities investments account for the largest share of reserves, at 65.2%. By the end of last December, Saudi Arabia's foreign reserve assets fell by 0.72% to 1.702 trillion riyals (\$453.6 billion), compared to about 1.714 trillion riyals (\$456.96 billion) at the end of November 2020.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)



■ ارتفاع عجز المعاملات الجارية في مصر

الصدمة التي تعرض لها قطاع السياحة والذي اقتصر إيراداته على نحو 0.8 مليار دولار (مقابل نحو 4.2 مليار دولار). وانخفض صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة 31% على أساس سنوي إلى 1.6 مليار دولار بعد تقلص الاستثمارات الصافية في قطاع النفط والغاز إلى سالب 75.3 مليون دولار من موجب 744.2 مليون قبل عام. في حين ارتفعت بالمقابل تحويلات العاملين المصريين في الخارج 19.6% إلى 8 مليارات دولار خلال الربع. وسجل الميزان الكلي عجزا بلغ 69.2 مليون دولار مقارنة بفائض 227 مليون دولار قبل عام.

المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

■ Current Transactions Deficit in Egypt Rose up

The Central Bank of Egypt revealed that the deficit in current transactions increased to \$2.8 billion in the quarter from July to September, from \$1.4 billion during the same period in 2019, after the Coronavirus pandemic led to a collapse in revenues in tourism and a decline in investment in oil and gas.

According to the Central Bank, current transactions in the balance of payments witnessed an improvement in the deficit level by 27.2% compared to the immediate previous quarter (April/June 2020), reaching about \$2.8 billion (compared to about \$3.8 billion). It also doubled compared to the corresponding quarter (July/September 2019, which recorded a deficit of about \$1.4 billion) due

to the shock to the tourism sector, whose revenues were limited to about \$0.8 billion (compared to about \$4.2 billion). Net foreign direct investment decreased 31% year-on-year to \$1.6 billion, after net investments in the oil and gas sector shrank to minus \$75.3 million from positive \$744.2 million a year ago. On the other hand, remittances of Egyptian workers abroad rose by 19.6% to \$8 billion during the quarter. The overall balance registered a deficit of \$69.2 million, compared to a surplus of \$227 million a year earlier.

كشفت البنك المركزي المصري، عن ارتفاع العجز في المعاملات الجارية إلى 2.8 مليار دولار في ربع السنة الممتد من يوليو (تموز) حتى سبتمبر (أيلول)، من 1.4 مليار دولار خلال الفترة ذاتها من عام 2019، بعد أن أدت جائحة فيروس كورونا إلى انهيار إيرادات السياحة وتراجع الاستثمارات في النفط والغاز.

وبحسب البنك المركزي شهدت المعاملات الجارية بميزان المدفوعات تحسنا في مستوى العجز بمعدل 27.2% مقارنة بالربع السابق مباشرة (أبريل/يونيو 2020) ليصل إلى نحو 2.8 مليار دولار (مقابل نحو 3.8 مليار دولار). كما تضاعف مقارنة بالربع المناظر (يوليو/سبتمبر 2019) والذي سجل عجزا اقتصر على نحو 1.4 مليار دولار) على خلفية

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)



■ تونس تستعد لتدشين حزمة إصلاحات مؤلمة لإنعاش الاقتصاد

أكد الكعلي "اننا في وضع صعب، لكن هذا لا يعني أننا في وضع لا يسمح لنا بدفع الرواتب أو سداد ديوننا، حيث تونس يمكنها سداد المدفوعات التي تستحق في النصف الأول من 2021".
 وستحتاج تونس في 2021 قروضاً بنحو 19.5 مليار دينار (7.2 مليار دولار)، تشمل قروضاً أجنبية بحوالي خمسة مليارات دولار. وستصل مدفوعات الديون المستحقة هذا العام إلى 16 مليار دينار، وهو مستوى قياسي، ارتفاعاً من 11 مليار دينار العام الماضي وثمانية مليارات في 2019. في حين كانت لا تتجاوز ثلاثة مليارات في 2010.
 وتأمل تونس في الحصول على ضمان قرض من الولايات المتحدة لتسهيل مهمتها بسوق السندات. كما تأمل الحكومة في التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج تمويل جديد، وأن المشاورات الأخيرة تحت المادة الرابعة كانت خطوة نحو ذلك.
 المصدر (صحيفة الشرق الاوسط، بتصرف)

أشار وزير المالية والاقتصاد التونسي علي الكعلي، إلى "توجه تونس لإصدار هذا العام سندات قد تصل إلى ثلاثة مليارات دولار، مع السعي للحصول على ضمان قرض بمليار دولار من إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن"، موضحاً أن "تونس تستعد لسداد ديون قياسية في 2021 وتدشين حزمة إصلاحات عاجلة وقد تكون مؤلمة لإنعاش اقتصادها العليل".
 وكشف الكعلي عن نية تونس إصدار صكوك بالسوق المحلية بقيمة 300 مليون دينار في النصف الأول من العام، ورجح أيضاً إصدار صكوك بالسوق الدولية في وقت لاحق.
 وفي ظل عجز مالي بلغ 11.5 في المائة العام الماضي، ودين عام تجاوز 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تخطط تونس كذلك لإصلاحات عاجلة لمعالجة فاتورة الأجور العامة المرتفعة للغاية، وخفض الدعم وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة ذات الأداء الضعيف. وتبلغ الأجور العامة في تونس أكثر من 20 مليار دينار هذا العام، من إجمالي ميزانية البلاد البالغة 52 مليار دينار.

■ Tunisia is About to Launch a Strict Reform Package to Revive the Economy

Tunisian Minister of Finance and Economy Ali Kooli pointed out, "Tunisia is planning to issue bonds this year that may reach three billion dollars, while seeking a billion-dollar loan guarantee from the administration of US President Joe Biden," explaining that "Tunisia is preparing to pay record debts in 2021 and launch an urgent and potentially painful reform package to revive its ailing economy."

Al-Kooli revealed that Tunisia intends to issue sukuk in the local market with a value of 300 million dinars in the first half of the year, and is also likely to issue sukuk in the international market at a later time.

With a fiscal deficit of 11.5 percent last year, and a public debt exceeding 90 percent of GDP, Tunisia is also planning urgent reforms to address the extremely high public wage bill, cut subsidies and restructure poorly performing state-owned enterprises. Public wages in Tunisia are more than 20 billion dinars this year, out of

the country's total budget of 52 billion dinars.

"We are in a difficult situation, but this does not mean that we are not in a position to pay salaries or pay our debts, as Tunisia can pay the payments that are due in the first half of 2021," Ali Kooli stressed.

In 2021, Tunisia will need loans of about 19.5 billion dinars (7.2 billion dollars), including foreign loans of about five billion dollars. Debt payments due this year will reach 16 billion dinars, a high record, up from 11 billion dinars last year and eight billion in 2019, while it did not exceed 3 billion in 2010.

Tunisia is hoping to obtain a loan guarantee from the United States to facilitate its bond market mission. The government also hopes to reach an agreement with the International Monetary Fund on a new financing program, and that the recent consultations under Article 4 were a step towards that.

Source (Asharq Al-Awsat Newspaper, Edited)



■ القروض المصرفية في المغرب تنمو 4.5 في المئة

المائة بعد زائد 1.5 في المائة. وكشف بنك المغرب المركزي عن تسجيل وتيرة النمو السنوي للكثلة النقدية (م3) ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة 8.5 في المائة في ديسمبر الماضي، مقابل 7.7 في المائة شهر قبل ذلك. ويعكس هذا التطور بالأساس، ارتفاع وتيرة نمو الودائع تحت الطلب لدى البنوك إلى 10.6 في المائة، وتزايد انخفاض الحسابات لأجل من 12.9 في المائة إلى 9.6 في المائة وتباطؤ وتيرة التداول النقدي من 20.6 في المائة إلى 20.1 في المائة. في المقابل، شهدت وتيرة نمو أصول الاحتياطات الرسمية الصافية تقدما بنسبة 26.6 في المائة بعد 18.2 في المائة، في حين شهدت الديون الصافية على الإدارة المركزية انخفاضا بنسبة 18.7 في المائة بعد 25.7 في المائة.

المصدر (صحيفة الشرق الاوسط، بتصرف)

سجلت القروض المصرفية في المغرب نموا على أساس سنوي بلغ 4.5 في المائة في شهر ديسمبر (كانون الأول) الماضي، بعدما سجلت 5.2 في المائة في الشهر الذي قبله، وذلك مع ارتفاع في القروض الممنوحة للقطاع غير المالي مقداره 3.9 في المائة. وبحسب البنك المركزي، يعكس هذا التطور تباطؤ نمو القروض الممنوحة للشركات غير المالية الخاصة من 6 في المائة إلى 4.7 في المائة، وتسارع نمو القروض المقدمة للأسر من 2.7 إلى 3.4 في المائة، وتلك الممنوحة للشركات غير المالية العمومية بنسبة 0.5 في المائة بعد زائد 4.4 في المائة مقارنة بالشهر الذي سبقه. ويشير توزيع القروض الممنوحة للقطاع غير المالي حسب الغرض الاقتصادي، إلى تسجيل انخفاض متواصل في القروض الاستهلاكية من 3.3 إلى 4.2 في المائة، وتسارع في نمو القروض العقارية من 2.1 إلى 2.5 في المائة، وانخفاض في قروض التجهيز عند 3 في

from 2.1 to 2.5 percent, and a decrease in equipment loans at 3 percent after plus 1.5 percent.

The Central Bank of Morocco revealed that the annual growth rate of the monetary mass (M3) increased on an annual basis by 8.5 percent last December, compared to 7.7 percent a month earlier. This development mainly reflects the increase in the growth of demand deposits with banks to 10.6%, the further decline in term accounts from 12.9% to 9.6% and the slowdown in the rate of money circulation from 20.6% to 20.1%.

In contrast, the growth rate of net official reserves assets advanced by 26.6 percent after 18.2 percent, while net debt owed to the central administration witnessed a decline of 18.7 percent from 25.7 percent.

Source (Asharq Al-Awsat Newspaper, Edited)

■ Bank Loans in Morocco are growing by 4.5%

Bank loans in Morocco recorded a year-on-year growth of 4.5 percent last December, after it recorded 5.2 percent in the previous month, with an increase in loans granted to the non-financial sector by 3.9 percent.

According to the Central Bank, this development reflects the slowdown in the growth of loans granted to private non-financial companies from 6 percent to 4.7 percent, and the acceleration of the growth of loans to families from 2.7 to 3.4 percent, and those granted to non-financial public companies by 0.5 percent after plus 4.4 percent compared to the previous month.

The distribution of loans granted to the non-financial sector according to the economic purpose indicates a continuous decline in consumer loans from 3.3 to 4.2 percent, an acceleration in the growth of real estate loans



■ "الايكونوميست" تمنح الامارات تصنيفا انتهابيا BB

على الاقتصاد وعلى مستويات الطلب الاستهلاكي وعلى أسعار النفط العالمية.

وعلى مستوى القطاع المصرفي بينت الوكالة أن الجائحة كان لها من دون شك تأثيرها على مستوى ربحية البنوك، كما أدى إلى ارتفاع مستوى القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، وتمنح المجموعة تقييم «BB» من حيث استقرار القطاع المصرفي.

وأكدت المجموعة أن الإمارات تتمتع بالاستقرار السياسي مع فاعلية مرتفعة للحكومة، الأمر الذي ينعكس بوضوح من سرعة وقوة استجابتها في مواجهة جائحة «كوفيد-19»، إضافة إلى سرعة وفاعلية توزيع اللقاح وبرنامج التطعيم، ولفتت إلى أن عودة العلاقات مع قطر تسهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة.

المصدر (صحيفة الخليج الاماراتية، بتصرف)

■ The Economist Grants the UAE a BB Credit Rating

The British research group "The Economist Intelligence Unit" revealed that the risk assessment in the UAE has been stable at positive levels. EIU granted UAE a BB credit rating in terms of sovereign stability, currency stability, banking sector, political risks and economic structure.

According to the agency, the pandemic had its negative effects, but the rich base of wealth and sovereign assets, in addition to the UAE's easy access to low-cost financing from global financial markets, helped alleviate pressures on the state's external reserves, and helped to maintain good and comfortable coverage of imports, and also contributed to reducing pressure on the local currency.

According to the assessment of sovereign risks, the huge financial buffers of the UAE, according to the agency, have contributed to alleviating the severe consequences

كشفت مجموعة الأبحاث البريطانية "الايكونوميست انتيليجانس يونت" عن استقرار تقييم المخاطر في الإمارات عند مستويات إيجابية. مانحة الإمارات تقييم BB من حيث الاستقرار السيادي واستقرار العملة والقطاع المصرفي والمخاطر السياسية والهيكل الاقتصادي.

وبحسب الوكالة كان للجائحة تأثيراتها السلبية لكن القاعدة الغنية من الثروات والأصول السيادية، إضافة إلى سهولة حصول الإمارات على التمويل منخفض التكلفة من الأسواق المالية العالمية، ساعدا على تخفيف الضغوط على الاحتياطيات الخارجية للدولة، وساعد في الحفاظ على تغطية جيدة ومريحة للواردات، كما أسهما كذلك في الحد من الضغوط على العملة المحلية.

ووفقا لتقييم المخاطر السيادية، فقد أسهمت المصدات المالية الضخمة للإمارات بحسب الوكالة في تخفيف تبعات جائحة "كوفيد-19" الحادة

of the "Covid-19" pandemic on the economy, on levels of consumer demand and on global oil prices.

At the level of the banking sector, the agency indicated that the pandemic had undoubtedly had an impact on the level of bank profitability. It also led to an increase in the level of non-performing loans to total loans. The group accords a "BB" rating in terms of the stability of the banking sector.

The group emphasized that the UAE enjoys political stability with high government effectiveness, which is clearly reflected in the speed and strength of its response in the face of the "Covid-19" pandemic, in addition to the speed and effectiveness of the distribution of the vaccine and the vaccination program, and pointed out that the return of relations with Qatar contributes to strengthening stability in the region.

Source (Al Khaleej Emirates Newspaper, Edited)